ان معناه العرفي غير معناه اللغوي فهو قسيم له لا انه هو ولا قسم منه هذا وقد حققنا ما اشار اليه وبحثنا في هذا
في شرح التنقيح وقال ابن العربي في شرحه على الترمذي لما قال في اول حديث حسن صحيح قال ونحن نبين معنى
قوله هذا ازالة على بيانه اما قوله صحيح فان الصحيح من الاحاديث له عشر مراتب اولها صحيح مطلق وهو الذي
لا خلاف فيه ولا كلام عليه وهو قليل جدا عزيز في الباب الثاني صحيح بنقل عدل واحد الثالث
صحيح شاذ بغير شواهد والقسم الثاني ينقسم الى قسمين نقل عدل واحد عن الصحابي او نقل عدل واحد عن
التابعي ويدخل عليهما ثالث وهو حديث تفرد به واحد من الائمة فهذه خمسة اقسام ذكر جميعها
ابو عيسى واقتصر الجعفي يريد البخاري والقشيري يريد مسلما على الاربعة دون الشاذ السادس
المراسيل ذكر الامامان منها شيئا يسيرا واهل الحديث ينكرونها والصحيح قبولها على وجه بيناه في اصول
الفقه السابع الحديث المدلس اتفق اهل العلم على ذكره والعمل به والتدليس على اقسام لا نطول
بذكرها منها حديث يرويه راو عن آخر قد لقيه لم يسمعه منه لكن لا يقول حدثنا فلان انما احد ٤٦
يقول عن فلان او قال فلان الثامن صحيح خولف راويه فيه وفي كل كتاب جملة منها التاسع حديث
مبتدع لا يدعو الى بدعته وفي الصحيح منه جملة من الشواهد ونادر في الاصول لا سيما في غير الاحكام
العاشر حديث فيه راو صدوق غير حافظ وليس يصحح ابو عيسى مثله وفي الصحيح مثله في الشواهد واما
قوله حسن فان بعض اهل العلم قال الحسن ما عرف مخرجه واشتهر رجاله كحديث البصريين عن قتادة
والكوفيين عن ابي اسحق السبيعي والمدنيين عن ابن شهاب والمكيين عن عطاء وعليه مدار
الحديث وقد اكثر منه ابو داود وابو عيسى وقال ابو عيسى اردت بقولي حسن ما لا يكون في سنده
متهم بالكذب ولا يكون شاذا ويروى من غير وجه واما قوله غريب فمعناه ان لا يروى
الا من طريق واحدة وقد يروى من طريق فيستغرب اذا جاء من طريق منفردة عن غيرها انتهى
كلام ابن العربي وقد توسع في مسمى الصحيح وكأنه اصطلاح للمالكية وزاد السيد محمد فان وصف
بالغرابة والحسن فباعتبار انقسام رجال الاسناد مثل ان يكون اسناد الحديث الى احد الحفاظ حسنا
عن غير واحد لكن ذلك الحافظ تفرد به فهو عنه حسن غير غريب ومنه الى فوق غريب انتهى

واعلم

١٦

واعلم انا قدمنا الدليل على العمل بالحديث الحسن انما وقع البحث في الحسن الذي يحكم عليه الترمذي
بالحسن بل وما حكم عليه بالصحة وقد اورد السيد محمد سؤالا في التنقيح فقال فان قيل هل يجوز
العمل بما حكم الترمذي بتصحيحه وتحسينه فان ابن حزم قد زعم انه مجهول وان الحفاظ قد يعترضونه في (اي الترمذي ١٢)
بعض ما يصححه او يحسنه ثم ذكر بعض ما ينكر من تصحيحه ثم قال قلنا قد قال الذهبي في ترجمة الترمذي في الميزان
انه حافظ علم ثقة مجمع عليه ولا التفات الى قول ابي محمد ابن حزم انه مجهول فانه ما عرفه ولا درى
بوجود الجامع والعلل التي له انتهى كلامه وفيه ما يدل على جواز الاعتماد على تصحيح الترمذي وتحسينه لانعقاد
الاجماع على ثقته وحفظه في الجملة لكونه لما ندر منه الغلط الفاحش استحسنوا اجتناب ما صحح او حسن
انتهى الا انه نقل السيد محمد عن الذهبي بعد هذا انه قال لا يعتمد العلماء على تصحيح الترمذي ذكره في ترجمة
كثير بن عبد الله فقال السيد محمد مراد الذهبي انهم لا يعتمدون عليه في تصحيحه لحديث كثير بن عبد الله
بخصوصه لا لكل ما صحح قال وهو خطأ نادر والعصمة مرتفعة عن الائمة الحفاظ والعلماء ثم اطال في
ذكر عذر الترمذي في تصحيحه لحديث كثير وقرر العمل بما صححه او حسنه وقد اوضحناه في شرح التنقيح مسئلة في زيادة العدل (زيادة العدل ١٢)

وان اتت زيادة للراوية فانها تقبل لا المنافية لاوثق منه
ومهما خولفا بارجح فسمه معرفا قال الحافظ وزيادة راويهما
اي الحسن والصحيح مقبولة ما لم تقع منافية لرواية من هو اوثق منه ممن لم يذكر تلك الزيادة فقوله
زيادة اي في الصحيح والحسن اذ الكلام فيهما فهو غني عن التقييد بهما مع ان التعريف في الراوية دال عليه
اذ المراد به راوية الصحيح والحسن وقولنا للراوية صيغة دالة على انه الذي عرف بالرواية وشهر بها
بين الائمة وهو العدل لانه لا يتصف الحديث بايهما الا حديث العدل وقيدنا قبولها بعدم المنافاة
لرواية من هو اوثق منه لان الزيادة اما ان تكون لا تنافي بينها وبين رواية من لم يذكرها فهذه
تقبل مطلقا لانها في حكم الحديث المستقل الذي تفرد به الثقة ولا يرويه غيره واما ان تكون منافية بحيث
يلزم من قبولها رد الرواية الاخرى فهذه هي التي يقع الترجيح بينها وبين معارضها فيقبل الراجح ويرد
المرجوح واشتهر عن جميع من العلماء القول بقبول الزيادة مطلقا من غير تفصيل ولا يتأتى ذلك على